اسم المصدر : اليوم

التاريخ: 09-01-2014 رقم العدد: 14818 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 4 رقم القصاصة: 1

أكد أن مدينة رأس الخير مشروع تصنيعي عملاق سيترك آثاره على الصناعة لعقود قادمة

مازن الحماد: التطور الكبير للقطاع الصناعي بحاجة إلى وزارة

مازن الحماد

اليوم الدمام

رغم أن الاقتصاد العالمي قد شهد خلال السنوات الخمس الماضية متغيرات حادة تركت آثارها السلبية على الأداء الاقتصادي للكثير من الدول، إلا أن المملكة العربية السعودية تمكنت من عبور هذه المرحلة دون سلبيات بل وتجاوزت ذلك نحو تحقيق نمو ايجابي في المؤشرات الاقتصادية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على متانة القاعدة الاقتصادية الوطنية والسياسة الحكيمة التي تعتمدها الحكومة السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله(يحفظه الله).

وقد انعكس الأداء الجيد للاقتصاد السعودي بشكل إيجابي على القطاع الصناعي حيث يشهد هذا القطاع نمواً متزايداً مما سيعزز مكانته الاستراتيجية في هيكل الاقتصاد الوطني، وحيث تشكل المنطقة الشرقية مركز الثقل الصناعي بالمملكة، فقد اجري هذا الحوار مع المستثمر الصناعي مازن الحماد للاطلاع على رؤية نابعة من الوسط الصناعي لواقع الصناعة ومستقبلها بالمنطقة الشرقية على وجه الخصوص.

.. إلى تفاصيل الحوار:

اسم المصدر : اليوم

التاريخ: 2014-01-09 رقم العدد: 14818 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 4 رقم القصاصة: 2

• نبدأ من الحدث الاهم إقرار الميزانية العامة للعام 2014.. كمستثمر في القطاع الصناعي ما رأيك بالأولويات التي عبرت عنها بنود الميزانية؟

رأيي في الميزانية ينطلق من موقعي كمواطن أولا، ثم كمستثمر صناعي، فأنا كمواطن سعودي أرى أن بنود الميزانية هي انعكاس واضح لمتانة الأسس التي يرتكز عليها الاقتصاد السعودي، وحصافة السياسات الاقتصادية المتبعة والهادفة لكبح التضخم، مما يمنح المواطن شعوراً بالامان والطمأنينة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من متغيرات حادة، إن رصد الاعتمادات الضخمة للقطاعات التي تلامس حاجات المواطن كقطاعي الصحة والتعليم اللذين استأثرا بمبلغ 318 مليار ريال يعتبر بحد ذاته مؤشراً على التوجه العام الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة للاستثمار في الانسان الذي يوضع على قمة الأولويات، كما أن إقرار ميزانية العام 2014 يرتكز على المؤشرات الايجابية التي أرستها ميزانية 2013 والتي بلغ النمو الاجمالي للناتج المحلي فيها 6,99٪ (للقطاعين الحكومي والخاص) اضافة الى ما حققته السعودية على مدى السنوات الأربع الماضية من نمو اقتصادي بلغ 6,25٪ في المتوسط وهو ما يعد ثالث أفضل أداء اقتصادي بين دول مجموعة العشرين بعد الصين والهند، ان القراءة المتأنية لجملة هذه المعطيات والتي تؤكد ثبات الاقتصاد السعودي لابد ان يتجلى اثرها الايجابي على كافة القطاعات المنتجة وعلى رأسها القطاع الصناعي.

• من خلال تجربتك في القطاع الصناعي ما رؤيتك لواقع ومستقبل الاستثمار الصناعي بالمنطقة الشرقية بشكل خاص؟، وما الفرص والتحديات؟

من ناحية العوامل الجاذبة للاستثمار تعتبر المنطقة الشرقية من أهم مناطق المملكة اقتصادياً، وتسهم بالحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، كما تحتل الصناعة المركز الأول بالمنطقة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي، يليها العقار، وتساهم الصناعة بشكل رئيسي في خلق المزيد من الطلب على الوظائف مما يسهم في استقرار سوق العمل الوطني، كما يشكل وجود ميناء الدمام عاملاً رئيسياً في تسهيل تدفق البضائع من وإلى المنطقة الشرقية حيث تشكل المنطقة الشرقية منصة تصدير لدول الخليج وكافة دول العالم، وتتوافر في المنطقة معظم المواد المصنعة كما يسهل الحصول على المواد الخام التي يحتاجها الانتاج الصناعي بالإضافة إلى مساحات الأراضي الشاسعة المتاحة في المناطق الصناعية، كما أدى تواجد أرامكو السعودية الى رفع السوية المهنية للعاملين في المنطقة، يضاف إلى ذلك الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة التجارة والصناعة والمسؤولون فيها الذين يقومون على إرساء بيئة استثمارية تتمتع بعوامل الجذب، أما من ناحية المعوقات فيمكننا أن نشير هنا إلى الجانب الآخر من وزارة التجارة والصناعة أقصد الأثر السلبي للأعباء الكبيرة التي تتحملها هذه الوزارة حيث تقع على عاتقها مسؤوليات كبيرة تمتد من ضبط شؤون المساهمات العقارية وحتى تنمية الصادرات، مما يشكل عائقاً أمام إيلاء القطاع الصناعي النصيب الوافي من التركيز، فرغم كل ما تقوم به الوزارة من جهود مشكورة فإن رأيي كصناعي- وأعتقد أنه رأي الاغلبية- هو أنه بات من الملح والضروري فصل الاختصاصات وإقامة وزارة للصناعة، خاصة أن القطاع التجاري يستأثر بالجزء الأكبر من مسؤوليات الوزارة الحالية، بدليل وجود ثلاثة وكلاء للوزير للشؤون التجارية ووكيل واحد للصناعة.

• الى أي مدى استطاعت المشاريع الصناعية ومؤسسات الدعم الحكومية أن تقوم بدور فعال في تنمية الصناعة بالمنطقة الشرقية؟

مما لاشك فيه أن الاستثمار الصناعي في المملكة بشكل عام والمنطقة الشرقية بشكل خاص يسير في الاتجاه الصحيح، حيث شهدت السنوات الماضية سلسلة من القرارات التي شجعت الاستثمار الصناعي، وسهلت الاجراءات والخطوات الادارية، كما تمت زيادة رأسمال صندوق التنمية الصناعية الى مستويات قياسية، وهذه مؤشرات تدعونا للتفاؤل بالمستقبل الصناعي للمنطقة الشرقية، كما أن الدولة تقوم على تطوير لم يسبق له مثيل لإرساء قاعدة اقتصادية توفر البنية والموارد والتسهيلات الضرورية لازدهار الصناعة، منها ما يختص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها ما يختص بالصناعات الاستراتيجية، ولا بد أن نذكر في هذا الاطار مشروع مدينة رأس الخير هذا المشروع التصنيعي العملاق الذي سيترك آثاره الايجابية ولأجيال قادمة على التوجهات الاستراتيجية للاستثمار الصناعي، إن هذه المدينة التعدينية العملاقة ومينائها الضخم والتي تبلغ مساحتها قرابة 90 كيلو متراً مربعاً والمخصصة لتطوير وتنمية الصناعات التعدينية ستشكل مركزاً تعدينياً عالمياً متكاملاً قادراً على إمداد الصناعات المختلفة بما تحتاج إليه من المواد الأساسية التي تتميز بالتنافسية مع نظيراتها المنتجة عالمياً، كما ستشكل منطقة جذب استثماري داخلي وخارجي، إن هذه النقلة الصناعية الضخمة وما يرافقها من عمليات البنية التحتية والخطوط السككية التي ستصلها بكافة المواقع الصناعية ستترك آثارها الايجابية الواضحة والمستدامة على الصناعات البتروكيماوية، والإنشائية، والتحويلية.

• كيف تقيمون أداء «مدن» بشكل عام؟

تمكنت «مدن» منذ تأسيسها أن تخطو خطوات ملموسة على طريق هيكلة وتنظيم العمل في المدن الصناعية وتطوير الأداء بما يتناسب مع تزايد وتيرة الاستثمار الصناعي الداخلي والخارجي ورغم أن مدن قد خطت خطوات واسعة خلال الفترة الماضية فإننا كصناعيين نأمل أن لا يقتصر دور مدن على التطوير العقاري للمدن الصناعية وإنما أن يمتد عملها ليشمل التزويد بالطاقة في كافة أشكالها مثل الغاز والكهرباء إضافة لمد شبكات المياه، وأن تنخرط في شراكة فعالة مع المستثمرين وأن تسعى لإيجاد الحلول المثالية في الوقت والمكان المناسبين للمشكلات التي تعترض المستثمر لأن التلكؤ في الاجراءات سيظهر على شكل زيادة في تكاليف المنتجات وبالتالي انخفاض تنافسيتها، ولقد كانت لنا في شركة المستقبل تجربة اعترضتها الكثير من الصعوبات من ناحية تجهيز المصنع بالمرافق والخدمات الضرورية للإنتاج، فنحن ما زلنا- وبعد ثلاث سنوات من البدء الفعلي للإنتاج في العام 2010- نعتمد على المولدات الكهربائية الخاصة بنا لتشغيل المصنع.

• ماذا عن عمليات التسويق والتوزيع؟

أطالب مكتب العمل باعتماد سياسة الرقابة المستدامة وعدم الاكتفاء بالخطوات الاستباقية الوقائية التي تساوي بين المنشآت الملتزمة وغير الملتزمة بالأنظمة

يجب أن تتخلى «مدن» عن أداء دور المطور العقاري وتنتقل إلى الشراكة الفعالة مع المستثمرين

مازن الحماد

أتشرف بعضوية فريق المنافسات الحكومية وأعمل جاهداً لتحقيق العدالة في اعتماد المنتجات الوطنية لدى الجهات الحكومية

القرية الصناعية الثانية بالدمام (مصنع المستقبل للسيراميك والبورسلان) (اليوم)

Printed and distributed by PressReader

اسم المصدر : اليوم

التاريخ: 09-01-2014 رقم العدد: 14818 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 4 رقم القصاصة: 3

يتوزع النشاط التسويقي للمنتجات الصناعية على القطاعين الخاص والعام، أما ما يختص بالقطاع الخاص فإن الأداء يتناسب مع القدرة التنافسية ومواصفات المنتج والتوزيع وغيرها من العناصر التسويقية المعروفة، وكلها تخضع للآليات السارية في السوق حيث يقوم المستثمر الصناعي بالخطوات اللازمة للتكيف معها، أما ما يختص بالقطاع الحكومي فإن المستثمر يواجه تحديات من نوع آخر ليس لها علاقة بآليات وديناميكية السوق وإنما بنظام من الإجراءات والتشريعات التي لا يمكن التدخل بها بشكل مباشر والتي نسعى من خلال الاطر القانونية إلى تسهيلها وتعديلها بما يحقق الانسيابية وتكافؤ الفرص بين المنتجين الداخليين والخارجيين، ولكن العقبة الأساسية التي تواجه معظم الصناعيين هي في بعض العقليات التي تسيطر على بعض القطاعات الحكومية والتي تنفذ من ثغرة عدم وجود نص قانوني واضح، مما يسبب خلق العثرات والصعوبات في وجه اعطاء الفرص المتماثلة للمنتجات الوطنية والمستوردة بما يحقق العدالة بينها، وأنا أتكلم من واقع تجربة حيث تم استبعاد أحد منتجاتنا من مشروع حكومي بقرار من المسؤول عن المشروع، وتم تفضيل منتج آخر بحجج لا تستند إلى سند تنظيمي أو قانوني، وإنما بناء على تقدير شخصي، من المسؤول؟ وهناك الكثير من الحالات المشابهة التي يتم فيها اغلاق الأبواب أمام منتجات وطنية تتمتع بأعلى مواصفات الجودة بقرار يقوم على تقدير شخصي.

• ألا توجد قنوات أو آليات يمكن من خلالها ضمان تكافؤ الفرص بين المنتجات في مشاريع القطاع الحكومي؟

نتيجة الثقة الواضحة في اعتماد المنتجات الوطنية لدى الجهات الحكومية فقد قام اتحاد الغرف التجارية منذ سنتين بتأسيس فريق المناقصات الحكومية الذي يرأسه عبدالرحمن الراجل وأتشرف شخصياً بعضويته والفريق عبارة عن هيئة تعاونية تتبع لاتحاد الغرف السعودية وتضم محامياً وتتركز وظيفة الفريق على دعم المنتجين الوطنيين الذين تكون منتجاتهم عرضة للتمييز والاستبعاد لدى المنشآت الحكومية أو شبه الحكومية، وبشكل خاص مراقبة تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 139 بتاريخ 1407/6/25هـ والمرسوم الملكي رقم (م/58) بتاريخ 1427/09/04هـ حيث يقوم الفريق بتلقي الشكاوى من الأعضاء ومتابعتها كما نقوم بزيارات توعوية للجهات وإدارات المشاريع الحكومية وقد لمسنا ترحيباً من قبلهم، كما تم في بعض الحالات تلقي الملاحظات وتقديمها لبعض الجهات الحكومية حيث تم تعديل دفتر المواصفات على أساسها، كما استطعنا بمساعدة من وزارة التجارة أن ننجح في بعض القضايا التي رفعت إلا أن الإجراءات المطولة للتقاضي أمام ديوان المظالم تحد من فعالية عمل الفريق ونأمل أن يكون فريق المناقصات الحكومية جزءا من وزارة مستقلة للصناعة.

• اتخذت وزارة العمل عدة قرارات تهدف الى تنظيم سوق العمل وتوطين الوظائف، ما الأثر الذي نجم عن هذه القرارات على القطاع الصناعي؟

إن القطاع الصناعي يعتمد على التخطيط طويل المدى، ومن مصلحة هذا القطاع أن تكون الموارد البشرية منظمة ومنتظمة، وهذا يعني أن كل قرار تتخذه وزارة العمل لتنظيم سوق العمل هو بلا شك يصب في مصلحة الصناعة، ناهيك عن المصلحة الوطنية وجملة الفوائد التي تنعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني، ولكن تقييم أي قرار تتخذه الوزارة يعتمد على الاجابة عن عدة اسئلة حول توقيت اصداره وآلية التنفيذ والاهم من ذلك كله ما الجهات المستهدفة بهذا القرار هل الأكثرية الساحقة من الصناعيين الذين يلتزمون بخطط التوطين بشفافية أم بعض القلة التي تقوم بالالتفاف على أنظمة العمل؟ وهنا يجب النظر بعين فاحصة والتقدير بميزان دقيق لكي لا يتضرر أولئك الصناعيون الذين يلتزمون بقوانين العمل، وأعتقد أن هذا قد حصل فعلاً، فمثلاً عند التقدم للحصول على عدد من المهن فإن مكتب العمل يقوم بخصم نسبة شبه ثابتة من العدد المقدم سواء كان الطلب حقيقياً أم زائفاً وسواء كانت الجهة الطالبة منشأة صناعية حيوية أم منشأة للتستر وهذا يمس الشفافية بين مكتب العمل والمنشأة ويضر بأداء الطرفين، والحل أن تكون هناك رقابة لاحقة على الطلب، أي بمعنى مراقبة الحاجة الفعلية للمصنع، وإذا لم تثبت الحاجة الفعلية عندها يمكن اللجوء لتنظيم لائحة سوداء لكل من يخرق نظام العمل.